البناء
السنة السادسة / السبت / 21 آذار 2015 / العدد 1739
Sixth year / Saturday / 21 March 2015 / Issue No. 1739

دعا إلى دعم الجيش في مواجهة الإرهاب وانتخاب رئيس

مجلس الأمن: قلقون من الأحداث على الخط الأزرق

أكد مجلس الأمن الدولي «دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي»، معرباً «عن بالغ قلقه في أعقاب الأحداث التي وقعت مؤخراً على نطاق الخط الأزرق وفي منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان».

وحضّ المجلس، في بيان أمس، بعد جلسة مجلس الأمن 7409، المعقودة في 19 آذار 2015، «جميع الأطراف على بذل قصارى جهودهم لكفالة استمرار وقف أعمال القتال، والتحلي بأقصى قدر من الهدوء وضبط النفس والإحجام عن أي أعمال أو أقوال يمكن أن تضرّ بوقف أعمال القتال أو تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة».

سياسياً، أعرب المجلس «عن قلقه إزاء الجمود المستمر لعشرة أشهر في انتخاب رئيس الجمهورية، والذي يقوض قدرة لبنان مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها ويضرّ بالسير العادي لعمل المؤسسات اللبنانية»، وحثّ «زعماء لبنان على التقيد بالدستور والميثاق الوطني للبنان»، داعياً «جميع الأطراف إلى التصرف بروح المسؤولية وإعطاء السبق لاستقرار لبنان ومصالحه الوطنية قبل السياسة الحزبية، وإلى إبداء المرونة اللازمة والشعور بالحاجة الملحة إلى تطبيق الآليات التي ينص عليها دستور لبنان في ما يتعلق بالانتخابات». كما دعا «أعضاء البرلمان إلى التشبث بالتقاليد الديمقراطية الراسخة في لبنان والاجتماع من أجل انتخاب رئيس دون مزيد من الإبطاء»، منوّهاً بـ«الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء تمام سلام للحكم في ظل ظروف صعبة».

ودان «بأشدّ العبارات أعمال الإرهاب، بما في ذلك احتجاز الرهائن على أيدي الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة، ومن بينها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف أيضاً باسم داعش، وجبهة النصرة، على الأراضي اللبنانية»، مشيداً «بالقوات المسلحة وقوات الأمن اللبنانية لالتزامها والدور الحاسم التي تؤديه في منع الإرهاب ومكافحته في لبنان». كما أعرب «عن قلقه إزاء تزايد خطر التطرف في جميع أرجاء المنطقة والتهديد الذي يشكله على لبنان، وإزاء اختطاف جنود لبنانيين على يد تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضاً باسم داعش، وجبهة النصرة»، داعياً «إلى إطلاق سراحهم فوراً».

وتمنى مجلس الأمن على «جميع الأطراف في لبنان إبداء وحدة وتصميم متجدّدين لمقاومة الانزلاق في هوة العنف والنزاع»، مشيداً «برسائل زعماء لبنان الداعية إلى الاعتدال، بما في ذلك الحوارات الجارية والنداءات الأخيرة لنزع فتيل التوترات الطائفية ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب في لبنان».

ورحب «بالدور الحاسم للجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية في بسط سلطة الدولة والمحافظة عليها وفي مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، وبالالتزام الدولي القوي بدعم الجيش اللبناني من طريق خطته لتنمية القدرات، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بالمساعدة البالغ قدرها 3 بلايين دولار المقدمة من المملكة العربية السعودية بالتعاون مع فرنسا ومبلغ 1 بليون دولار الإضافي الذي أعلنت المملكة العربية السعودية عن التبرع به في عام 2014، والمبلغ الذي يفوق 1 بليون دولار المقدم في شكل مساعدة أمنية من الولايات المتحدة منذ عام 2006، والدعم المقدم من الدول الأعضاء الأخرى والذي يساعد في تعزيز قدرة الجيش اللبناني على توفير الأمن للبنان»، داعياً إلى «تقديم مساعدات إضافية وعاجلة في المجالات التي يحتاج فيها الجيش اللبناني إلى الدعم أشدّ الاحتياج، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وحماية الحدود». كما دعا «زعماء لبنان واللبنانيين، من كلّ الطوائف، إلى تقديم الدعم للجيش اللبناني».

وشدّد مجلس الأمن أيضاً «على ضرورة دعم السلطات الأمنية والقضائية اللبنانية لمكافحة الإفلات من العقاب»، مرحباً «بتجديد ولاية المحكمة الخاصة للبنان»، مشيراً «إلى ضرورة وضع حدّ للإفلات من العقاب في لبنان من أجل تحقيق استقرار لبنان وأمنه على المدى الطويل». وحضّ السلطات اللبنانية «على مواصلة الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالمسائل المالية، والدول الأعضاء أيضاً على تقديم تبرعات عند الضرورة»، داعياً «جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع المحكمة».

وأكد «أنّ دعم جهود لبنان الرامية إلى معالجة آثار تدفق اللاجئين، في مجالات شتى منها الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار والأمن في لبنان»، وحثّ «المجتمع الدولي على التعجيل بدفع التبرعات المعلنة حالياً وعلى زيادة المساعدة المقدمة إلى لبنان في شكل كبير، بما يتفق مع خطة لبنان للاستجابة للأزمة، ولا سيما في المؤتمر الدولي الثالث للتبرع بالمعونة الإنسانية لسورية الذي سيعقد في الكويت في 31 آذار/مارس 2015».

وأعرب مجلس الأمن عن تقديره «عمل مجموعة الدعم الدولية للبنان تحت إشراف الأمين العام ودورها في ضمان تقديم دعم دولي قوي ومنسق لبنان من أجل مساعدة البلد على الصمود في وجه التحديات المتعدّدة المتعلقة بأمنه واستقراره»، مشجعاً «المجموعة على مواصلة عملها بالتنسيق مع المنسقة الخاصة والبحث عن فرص للمساعدة على التصدي للتحديات المتزايدة التي تواجه أمن لبنان واستقراره، بما في ذلك عواقب الأزمات السائدة في المنطقة والأثر الناجم عن استضافة ملايين اللاجئين».

لبنان يرقص على حافة الهاوية وليس الحكومة فقط والفراغ الرئاسي يحتم الذهاب إلى التمديد لقائد الجيش

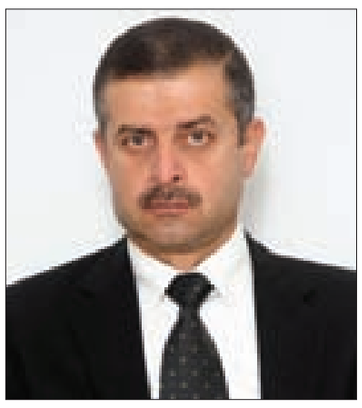
قبيسي

درباس

مع استبعاد انتخاب رئيس للجمهورية قبل الصيف، برز الى الواجهة ملف التمديد للقادة الأمنيين والعسكريين تجنباً للفراغ. فيما استمر التشديد على أهمية الحوار بين الفرقاء الاساسيين في البلد لكي لا يكون لبنان مرتعاً للفتنة وللقتال الداخلي لا سيما ان الارهاب على الحدود وينتشر في الداخل».

وفي السياق، حذر وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس من «أن لبنان كله يرقص على حافة الهاوية وليس الحكومة فقط، كاشفاً أن موضوع التمديد لكبار الضباط لم يطرح على طاولة مجلس الوزراء مع استبعاده امكانية انتخاب رئيس قبل الصيف».

وعوّل درباس على مؤتمر المانحين في الكويت لجهة مساعدة لبنان على مواجهة التحديات وأساسها الحفاظ على الاستقرار وملف النازحين السوريين وتداعياته على لبنان، مشيراً إلى «أن لبنان نجح في إقناع المجتمع الدولي بتخصيص 37 في المئة مباشرة إلى الحكومة اللبنانية بينما كانت تمر في السابق عبر المنظمات الدولية مستنداً في إيجابيته إلى اتصالات ولقاءات عقدها مع ممثلين لدول غربية حول هذا الملف».

واعتبر وزير الثقافة ريمون عريجي «أن القليل من الحكمة من الوزراء يجنّب الحكومة الكثير من الخلافات»، مشيراً إلى «أن تعطيل العمل الحكومي خيار صعب وما حصل بين الوزير أشرف ريفي وحزب الله تجاذب سياسي ولا علاقة له بعمل الحكومة».

وتحدث عريجي عن «توجه لدى الرئيس تمام سلام لتوقيف أي مرسوم يعترض عليه وزير لأسباب بعيدة عن مصالحه الشخصية وذلك منعاً للتعطيل»، مؤكداً «أن عدم وجود رئيس للجمهورية وتجنباً للفراغ يحتم الذهاب للتمديد لكنه فضّل التعيين في المناصب الأمنية وفقاً للأصول حفاظاً على الآلية الإدارية والدستورية، ولضخ دم جديد في المؤسسات ولتداول المراكز في شكل طبيعي».

وأشار وزير الشباب والرياضة عبد المطلب حناوي الى «ان معادلة الاستقرار تحكم عمل مجلس الوزراء ويجب ان يستمر الأمر كذلك»، متمنياً «ان يمر مشروع قانون موازنة العام».

وأكد حناوي «أن موضوع التمديد لقائد الجيش العماد جان قهوجي يخضع لآلية قانونية، فهو سيعرض على مجلس الوزراء وإذا تم التوافق عليه نسير به، وإذا تعذر فإن خيار التمديد موجود».

ورأى النائب ياسين جابر «أن هناك تحدياً في لبنان هو تحدي الإرهاب»، وقال: «نحن أحوج ما نكون إلى الوحدة الوطنية الداخلية»، مؤكداً «أهمية الحوار بين الفرقاء الاساسيين في البلد»، داعياً إلى إنجاحه لأن الارهاب على الحدود وينتشر في الداخل».

وقال: «علينا أن نتوحد جميعاً في وحدة وطنية حقيقية لأجل مواجهة هذا الإرهاب ولأجل تأمين الدعم السياسي والمادي للجيش وللمقاومين الأبطال»، لافتاً إلى أن ما ينقص هو أن يكون هناك جبهة داخلية موحدة».

وأكد النائب هاني قبيسي «أننا بأمس الحاجة للوحدة الوطنية ولوحدة الموقف وللتماسك الداخلي، فالفكر الذي حملناه والداعي الى الوحدة والتعايش، هو أفضل وجوه الحرب مع «إسرائيل»، هذا الوطن لا يحفظ ولا يصان الا بوحدة موقف وطني جامع يدعم الجيش والمقاومة. وقال خلال احتفال لـ «أمل» في النبطية بذكرى مهرجان القسم: «على كل لبناني أن يتلاقى مع الآخر ويتحاور معه، نحن ندعو إلى التلاقي والحوار لكي لا يكون لبنان مرتعاً للفتنة وللقتال الداخلي كما في سورية والعراق وتونس. إن ما نشهده في هذه الأيام لو ان الطاقات العربية وجهت نحو فلسطين لتحررت القدس».

وأكد نائب رئيس المكتب السياسي في حركة أمل الشيخ حسن المصري «أن ما يقوم به الرئيس نبيه بري من خلال الحوار في عين التينة لا يمكن أن يفشل وإن أراد البعض ذلك من خلال مواقفه الطنانة التي لا تغني ولا تثمن من جوع، واليوم الحوار أعاد الأمور إلى نصابها وهو سيستمر بالاتجاه الصحيح حيث سيبقى الرئيس بري سيد الحوار في هذا البلد ومنذ العام 2006 دعا الى الحوار فتحقق من خلاله الكثير»، مشدداً على «الحوار لأنه أساس متين لبناء لبنان المستقبل المعافى من الإرهاب التكفيري الذي يعم الوطن العربي»، داعياً «الجميع للتعاون سوية لمواجهة هذا التكفير».

وأشار المصري في احتفال في الاوزاعي لمناسبة ذكرى الشهيدين: محمد سعد وخليل جرادي، إلى «مؤامرة لضرب الوجود المسيحي في المنطقة»، معتبراً «أن هذا لوجود ركيزة أساسية في استقرار المنطقة وبنائها بعيداً من التوتر».

وأعلن حزب الوطنيين الأحرار «أن الحل في لبنان يكمن في تطبيق الدستور بتأمين النصاب وترك اللعبة الديموقراطية تأخذ مجراها».

وأهاب المجلس «بالحكومة عموماً وبالوزراء المعنيين خصوصاً التنبه إلى ضرورة ضمان استمرارية القيادات الأمنية وعدم إيلاء أي اهتمام للمواقف الصادرة خلافاً لها والتي من شأنها تعميم الفراغ في ظل الظروف الاستثنائية التي يجتازها الوطن. ومن الإجراءات الواجب اتخاذها التمديد للقادة الأمنيين تفادياً لشغور المواقع التي يشغلونها، علماً أن هذا الموضوع لم يكن ليطرح لولا تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية الذي يمارسه من يعترضون على فكرة التمديد له، وبموقفهم السلبي هذا تكتمل صورة الانقلاب الذي يعدونه والذي يمر بإحداث الفراغ على كل المستويات جدد دعم الجيش الذي يتصدى للارهابيين ويمنعهم من النيل من أمن لبنان واستقراره، كما طالب بـ«الإلتفاف حوله كترجمة لوحدة القوى السياسية الوطنية».

وأشار الوزير السابق سليم الصايغ الى «أننا في لبنان في حاجة الى رئيس مسيحي قوي ودستور يعطي الإطار الناظم لتلك الصلاحيات.

وقال في محاضرة في بيت الكتائب المركزي في الصيفي: «يجب اعادة الصلاحيات لرئيس الجمهورية لأنها ضرورة كيانية من اجل المحافظة على لبنان كوطن رسالة. يجب أن تكون لرئيس الجمهورية مقدرة على حل مجلس النواب، مع إعطائه الحق في إعادة الإستشارات النيابية لتأليف حكومة بعد مرور اكثر من شهرين على صدور مرسوم، من دون التمكن من التأليف، كما يجب وضع مشاريع القوانين المعجلة والقوانين المعادة الى المجلس النيابي على جدول أعمال اول جلسة يعقدها المجلس النيابي بعد ورودها اليه.

وتابع: «من الضروري تحديد مهلة دستورية واضحة لرئيس الحكومة والوزراء لتوقيع المراسيم، فضلاً عن إعطاء رئيس الجمهورية صلاحية دعوة مجلس الوزراء في الظروف الاستثنائية، محددة سلفاً، وتحديد الحالات التي يفقد من مجلس النواب ومجلس الوزراء شرعيته لمخالفته الفقرة ياء من مقدمة الدستور».

وأكد «أننا سنصل عاجلاً أم آجلاً الى إعادة نظر جذرية في النظام السياسي، مع الحفاظ على مبادئ أساسية تكرست في الطائف. فالمناصفة هي مصلحة إسلامية ووطنية قبل أن تكون مصلحة وطنية، والتفاهم مع المسيحيين هو إنقاذ للمسلم اللبناني من التطرف. المسيحي ضرورة اسلامية ووطنية للبنان، كما أنه ضرورة لرسالة لبنان».

مطر: محاولات ضرب لبنان ليقع في مستنقع الحروب باءت بالفشل

مطر متوسّطاً الوفد الأوروبي

أكد رئيس أساقفة بيروت للموارنة المطران بولس مطر «أهمية العيش المشترك في لبنان بين مسيحييه ومسلميه». وقال: «نحن دعاة حوار وتفاهم ومتأكدون أن الإسلام براء من الذي يحصل من إرهاب وقتل وتهجير للمسيحيين من الشرق، وعلى العالم أن يفهم أن الحرية لا تعني التعرض إلى الآخر بل احترامه واحترام معتقداته ويجب ألا تكون الحرية مطلقة، وان التطرف يهدم ولا يبني».

وكان مطر استقبل وزيرة الشؤون الأوروبية والعلاقات الدولية في ولاية بافاريا بت ميرك التي تزور لبنان على رأس وفد من الولاية، للاطلاع على أوضاع النازحين السوريين فيه.

وضم الوفد، الذي يرافقه في لقاءاته السفير الإلماني في لبنان كريستيان كلاكس، أسقف بافاريا المونسنيور وولف غانغ وصحافيين ومستشارين وخبراء في الشؤون الإجتماعية والإنسانية.

وقال: «إن كل محاولات ضرب لبنان من جديد ليقع في مستنقع الحروب باءت بالفشل، ولولا حكمة المسؤولين لدينا لحصل في لبنان اليوم كما يحصل في سورية والعراق واليمن. نحن نريد لهذه المنطقة أن تعيش ويعيش أبناؤها بسلام ونحن مع الحلول التي تؤمن هذا السلام الحقيقي الذي يتحقق بالحوار وليس بالحرب».

وأشاد «بلبنان الرسالة والنموذج الذي يعيش فيه المسيحي مع أخيه المسلم بمحبة وأخوة صادقة كانت بالمرصاد في وجه كل التحديات والصعوبات التي تعرض إليها لبنان في الفترة الأخيرة لإشعال فتيل الحرب فيه. ونحن في جامعة الحكمة ومدارسها ومنذ 140 سنة نعلم المسلم كما نعلم المسيحي ولا نميز بين اللبنانيين وطوائفهم».

وقالت الوزيرة الألمانية ميرك: «لدينا علاقة وثيقة وجيدة مع لبنان، الذي يستقبل مليوني نازح أكثرهم من السوريين، أي أقل من نصف عدد سكان لبنان هم نازحون. ولهذا نرى أن لبنان هو بلد فريد من نوعه، وهو يعبر عن تضامن فريد تجاه أناس عانوا ويعانون إنسانياً واجتماعياً. ومن منطلق أن الأصدقاء يتعاونون ويساعدون بعضهم بعضاً، جئنا إلى لبنان لنساعده في هذه المسؤولية الإنسانية الملقاة على عاتقه وجئنا نستمع إلى اللبنانيين لنعرف منهم كيفية مساعدتهم وما علينا أن نقدم لهم».

وتابعت: «الحوار والتفاهم أساسيان للوصول إلى أي اتفاق، كما أن التسامح والصداقة والإحترام، ركائز أساسية لكل حوار وسلام».

وقالت: «على لبنان التغلب على مشكلة النازحين وهو بحاجة إلى مساعدة أصدقائه في هذا التحدي».

الطاشناق: لم نتظاهر لمنع عرض الفيلم التركي بل لايصال رسالة بأننا لم ننسَ جرائمهم

أعلن حزب الطاشناق «أن قسم الشباب ومصلحة الطلاب في الحزب، قام بوقفة احتجاجية سلمية أمام مدخل صالات السينما في ABC الأشرفية يوم الأربعاء الواقع في 18 الجاري تزامناً مع عرض فيلم «Son Mektup» وهو من إنتاج تركي دعائي ليس إلا، ويسرد هذه المرحلة من التاريخ العثماني الظالم والدموي».

وأشار حزب الطاشناق في بيان إلى «أن الفيلم جاء لتضليل الاهتمام الدولي عن النشاطات المواكبة للذكرى المئوية للإبادة الأرمنية على يد الأتراك. ولم يكن هدف التظاهرة منع عرض الفيلم بل كان توصيل رسالة إلى الحاضرين من ممثلي السفارة التركية وغيرهم بأننا لم ننسَ جرائمهم بحقنا وبحق شعوب المنطقة واللبنانيين خصوصاً، ونطالب بقضيتنا المحقة. وكان هذا واضحاً من خلال الشعارات وأعلام الشعوب والدول التي تعرضت للجرائم التركية من اليونان إلى السريان، وبلغاريا وسورية وقبرص والعراق وأرمينيا ولبنان. وأسف من المحاولة الرخيصة من البعض بتسييس الشعارات والأعلام المرفوعة ونفى نفياً قاطعاً عن كل ما تم تداوله من شائعات حول الإعتداء على المشاركين في افتتاح الفيلم أو عن تكسير باب الصالة والفيديوات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي للحزب ووسائل الإعلام خير دليل على ذلك».

وأكد «أن الإحتجاج كان سلمياً. لقد بنينا ممراً للحاضرين وليس حاجزاً على الباب كما أشيع. وتم توزيع منشورات على الوافدين. وكانت المفاجأة الكبرى أن عناصر أمن السفارة التركية هاجموا طلاباً وشباناً لبنانيين بالسكاكين وبكل ما توفر في أيديهم ولولا وجود العناصر الأمنية الرسمية اللبنانية، المشكورة على جهودها، لكان وقع ما لم يكن في الحسبان».

وشكر حزب الطاشناق الوسائل الاعلامية اللبنانية التي غطت الحدث بكل صدقية واحتراف حيث كانت بعيدة من أي تضليل ونقلت الحدث كما كان».

ولفت إلى «أن شباب ومصلحة طلاب في حزب الطاشناق قد تقدموا بشكوى قضائية ضد المعتدين، ونطالب بالتحقيق على أعلى المستويات وخصوصاً أن طلاباً وشباباً لبنانيين تعرضوا في بلدهم لاعتداء من قبل غرباء وكل الفيديوات والصور تحت تصرف القضاء المختص».

آلان عون يحث الإدارة الأميركية على رفع مستوى المساعدات العسكرية للجيش

شدد عضو تكتل التغيير والإصلاح على «أهمية مساعدة لبنان في هذا الظرف الدقيق الذي يمر فيه ويتعرض لخطر داعش»، وحث الإدارة الأميركية على «رفع مستوى ونوعية المساعدات العسكرية للجيش اللبناني وتزويده بسلاح نوعي يسمح له بالتفوق على مقاتلي داعش، بعيداً عن التحفظات السابقة التي كانت تطاول تلك المساعدات». وقال: «لولا الجيش اللبناني لكان يمكن أن يحل بلبنان ما حل بالموصل والحسكة والآشوريين ولما كان سينفع الندم أو المواقف الدولية المنددة».

وتابع النائب عون جولته في أميركا الشمالية وانتقل إلى الولايات المتحدة بعد كندا وعقد اجتماعات مع مسؤولين في الإدارة الأميركية في واشنطن، ولبى دعوة التيار الوطني الحر في واشنطن إلى عشاء مع فاعليات الجالية اللبنانية في حضور سفير لبنان في الولايات المتحدة أنطوان شديد وأعضاء السلك الدبلوماسي وممثلين عن تيار المستقبل والقوات اللبنانية والقيادي في التيار الوطني الحر نعيم عون.

وأقام سفير لبنان في واشنطن أنطوان شديد مأدبة غداء على شرف النائب عون في مقر إقامته، في حضور مسؤولين أميركيين من الخارجية والكونغرس وأعضاء السلك الديبلوماسي، وتخللها نقاش عن الأوضاع في المنطقة ولبنان والسياسة الأميركية والتحديات المشتركة.

وانتقل النائب عون إلى نيويورك حيث زار مقر الأمم المتحدة وعقد لقاءات مع مسؤولي إدارة الشرق الأوسط ومع مندوب لبنان في الأمم المتحدة السفير نواف سلام وأعضاء البعثة الدبلوماسية، وحضر كمراقب جلسة مجلس الأمن لإقرار البيان الرئاسي المتعلق بلبنان.

ولبى عون دعوة القنصل العام في نيويورك مجدي رمضان للعشاء مع وفد من أبناء الجالية اللبنانية وكانت له كلمة «عرض فيها التحديات التي يمر بها لبنان في تلك المرحلة».

عون والسفير سلام

برنامج اللقاء الإسلامي المسيحي في عيد البشارة الخميس

أعلن الأمين العام لرابطة قدامى سيدة الجمهور الأمين لعام لـ«اللقاء الإسلامي المسيحي حول سيدتنا مريم» ناجي الخوري، في مؤتمر صحافي، عن الاحتفال المركزي السنوي التاسع للقاء، عند الخامسة من بعد ظهر الخميس المقبل في مدرسة سيدة الجمهور، بعنوان «معاً حول سيدتنا مريم».

وقال الخوري: «تلاقينا الفكري واللاهوتي أثمر هذا اللقاء المنطلق، بعونه تعالى، منذ 25 آذار 2007 ليصبح عيداً وطنياً في عطلة رسمية في العام 2010 ويتحول إلى مناسبة جامعة تستقطب كل من يؤمن برسالة المحبة والتلاقي والغيرية».

ورأى «أن هذا الحدث يؤسس، من دون أي شك، لثقافة مريمية حوارية جديدة بل لعله «صفحة جديدة في العلاقات الإسلامية المسيحية» على ما قاله ممثل حاضرة الفاتيكان السنة الماضية».

وقال: «على غرار كل عام، موعدنا مع الاحتفال المركزي السنوي التاسع الذي سيقام في مدرسة سيدة الجمهور، يوم الأربعاء الواقع فيه 25 آذار 2015 في تمام الساعة الخامسة بعد الظهر. وكالعادة سيتضمن لقاؤنا هذا مراحل عدة من أناشيد وتراتيل وصلوات وأدعية وشهادات ومداخلات مع عرض فيلم قصير وسكتش مسرحي قصير أيضاً».

وأوضح أنه «ستكون لرئيس أساقفة مدينة ليون الفرنسية الكاردينال فيليب بربران، الذي سيصل الى لبنان مساء يوم الأحد، كلمة في المناسبة»، مشيراً إلى أنه «سيحل ضيفاً على الكرسي البطريركي في بكركي، وسيرافقه أيضاً إمام جامع ليون الكبير الشيخ كامل قبطان الذي ستكون له أيضاً كلمة في المناسبة».

وأعلن أن الجمعيات والمؤسسات التي تنضوي تحت عنوان «معاً حول سيدتنا مريم» ستنظم أنشطة ولقاءات في الأيام التي تسبق وتلي عيد البشارة على الأراضي اللبنانية وخارجها في هذه المناسبة.

سليمان استقبل كاغ وأبرق إلى الرئيس التونسي معزياً

ثمن الرئيس العماد ميشال سليمان، خلال استقباله المنسقة الخاصة للمنظمة الدولية في لبنان سيغريد كاغ، «البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن لحض الساسة اللبنانيين على التقيد بالدستور والإسراع في انتخاب الرئيس والتزام تطبيق «إعلان بعبدا» واحترام القرار 1701 وعدم تعريضه لأي اهتزاز في ظل ما تتعرض له المنطقة من أعمال وحشية»، شاكراً «الجهد الدولي، والفرنسي تحديداً، الذي يبدو أكثر حرصاً على انتظام عمل المؤسسات من بعض القوى اللبنانية، إذ إن معظم الدول ترسل جنودها إلى الجنوب اللبناني لحفظ الأمن، في حين تعجز القوى عن الخروج من دوامة الفراغ وتتمنع عن انتخاب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورأس السلطات الأمنية، القضائية والدستورية».

وأكد سليمان «أنّ مصلحة لبنان تكمن في الالتزام التام بكلّ ما يقوله الدستور، لناحية عدم ابتكار اختراعات لا دستورية لإقناع اللبنانيين بعدم خطورة الفراغ الرئاسي على الكيان اللبناني، والتهرب في شكل غير مباشر من مسؤولية ترك البلاد من دون رئيس لأسباب غير مقنعة».

من ناحية أخرى، أيد الرئيس سليمان «المطلب الطلابي الجامع لناحية ضبط الأمن أمام الصروح العلمية لمنع أي تهويل أو اعتداء على الجيل الشاب، الساعي إلى العلم على رغم قساوة الأوضاع المعيشية»، متمنياً «معالجة هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن».

من جهة أخرى، أبرق سليمان إلى الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي معزياً، متمنيا لتونس «النهوض من كبوتها لأنّ الديمقراطية ستنتصر في نهاية المطاف على الإرهاب وجميع مشتقاته».

سليمان مستقبلاً كاغ

احتفظ بحق ملاحقته قضائياً

الحاج يرد على شهادة يوسف: تضليل وتشويه للحقائق

علق المدير العام السابق لقوى الأمن الداخلي اللواء علي الحاج على ما أورده النائب غازي يوسف في شهادته أمس أمام المحكمة الدولية، وقال في بيان:

«1 – مرة جديدة تأتي شهادة النائب المذكور لتؤكد المؤكد أن التضليل ما زال مستمراً، وأن استخدام منبر المحكمة الدولية ماض بلا أدنى حد من المسؤولية في تشويه الحقائق والوقائع.

2 – إن ما أتى على ذكره الشاهد اليوم (أمس) غير صحيح على الإطلاق، لأن موضوع توزيع الزيت وملاحقة بعض الأشخاص القائمين به، كان موضوعاً قضائياً بحتاً، ولا صلاحية لقوى الأمن الداخلي بشأنه، والرئيس الشهيد رفيق الحريري كان يعرف ذلك تمام المعرفة.

3 – لم يجر الرئيس الشهيد أي اتصال بي في هذا الشأن. والإتصال الذي أجري معي من قبله في شباط 2005 وقبل أيام معدودة من جريمة اغتياله، كان يتعلق بإجراءات قوى الأمن الداخلي في منطقة سوليدير والتي كانت تنفذ بناء على تكليف من السلطة الإدارية.

4 – إن خفض عديد الحماية الأمنية الرسمية التي كانت تعمل إلى جانب حوالى مئة عنصر من وحدة الحماية الخاصة للرئيس الشهيد فهي معزوفة ممجوجة لدى البعض، وقد تم جلاؤها في شكل يدحض كل المزاعم التي لا تراعي الأصول والإجراءات المرعية، في التحقيقين اللبناني والدولي، وبالمراجعة التي قدمت من قبلنا إلى المحكمة الدولية في وقت سابق رداً على شاهد سابق.

5 – لم يصدر من قبلنا أي تعميم، ولم يجر أي اتصال بأي من الضباط لمنعهم من التواصل مع الرئيس الشهيد، باستثناء الطلب من اللواء الشهيد وسام الحسن والذي كان آمراً للمجموعة الأمنية التي كانت موضوعة بتصرف الرئيس الحريري، كي يكف عن تقديم الهدايا والمساعدات لبعض الضباط المنتفعين من قبله، ولآخرين في قطاعات أخرى، امتنع عن ذكرهم الآن. وقد أعلمت الرئيس الشهيد بهذا الأمر باعتباره يؤثر سلباً على معنويات الضباط وسمعة قوى الأمن الداخلي وسير عملها، وكان متفهماً، مؤكداً أنه لا يرضى عن هذه التصرفات».

وأضاف اللواء الحاج: «لذلك، وانطلاقاً مما أورده الشاهد، ومن الوقائع الحقيقية لمجريات أحداث المحطات التي تناولها، والتي لا يستنتج منها إلا الخفة في تقديم المعلومات وفهم الصلاحيات والتضليل الذي لا يخدم التحقيق والحقيقة بشيء، الى التحريض المستمر علينا، فإننا: نتخذ لأنفسنا الحق بملاحقة هذا الشاهد أمام الجهات القضائية المختصة، بجرم الافتراء الجنائي والتحريض والقدح والذم، وكذلك أمام المحكمة الدولية التي تملك الكم الكافي من الأجوبة للرد على ادعاءات النائب يوسف وغيره، سواء بالمستندات الموجودة لديها أو بالمراجعات التي أرسلت اليها من قبلنا رداً على من سبقه من شهود».

وأمل الحاج من المحكمة الدولية «أن تنحو مسلك الحقيقة في هذا الشأن، وإلا اضطررنا الى وضع المراجعات المرسلة من قبلنا اليها بتصرف الرأي العام».